

# أوكرانيا مُستعمرة موارد

"تحليل لاستراتيجيات الاستغلال وأهدافها الجيو اقتصادية-سياسية"

2025-5-17

تتناول هذه الورقة السياسات الغربية تجاه أوكرانيا في الفترة ما بين 2014 و2025 بوصفها نموذجًا مكتمل الأركان للاستغلال الجيوسياسي والاقتصادي لشعب ودولة تحت شعار "الدعم والإصلاح". ينقسم التحليل إلى خمس مراحل رئيسية: بداية، الخلفية الجيوسياسية (2014-2021): استغلال الاضطرابات السياسية في أوكرانيا لتكريس النفوذ الغربي عبر ثورات ملونة ودعم النخب الموالية للاتحاد الأوروبي والنااتو. ثم دراسة أدوات الاستغلال قبل الحرب (2014-2022): تدخلات نيوليبرالية عبر صندوق النقد الدولي، خصخصة الزراعة والطاقة والمعادن، وهيمنة شركات مثل Cargill و Shell على القطاعات الحيوية. واستغلال الحرب (2022-2024): تحويل أوكرانيا إلى مختبر ميداني لصناعة السلاح، مصدر بديل للطاقة الأوروبية، وميدان للهجرة المنظمة واستنزاف العقول. إضافة إلى اتفاقية المعادن النادرة (2025) التي تمثل ذروة الاستغلال الغربي، حيث وُقعت اتفاقيتان متزامنتان مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تكشفان عن صراع بين الحلفاء على الموارد، وتكرسان أوكرانيا كمستعمرة موارد وفق نموذج الهيمنة الاقتصادية الناعمة. هذا الصراع ولد تداعيات كثيرة على أوكرانيا، التي فقدت السيادة، التبعية الاقتصادية، واستنزاف الموارد البشرية والطبيعية. أما على روسيا فقد عمق الشعور بالمحاصرة، وتسريع عسكرة الاستراتيجية الروسية. ويبقى مزيد من التصعيد في الصراعات على النظام الدولي، خاصة بين الغرب والصين، وإعادة إنتاج الاستعمار بأدوات ناعمة. أما على الأخلاق السياسية، فهو يكشف ازدواجية المعايير في الخطاب الحقوقي الغربي. بالنتيجة، لم تكن الحرب على أوكرانيا مجرد صدام حدودي، بل لحظة تاريخية وظفتها القوى الغربية لإعادة هيكلة دولة ضعيفة تحت غطاء "الديمقراطية والإعمار"، وتحولت فيها أوكرانيا من مشروع سيادي إلى وظيفة اقتصادية وأمنية في استراتيجية الصراع العالمي الجديد.

## المقدمة

منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، ظلّت أوكرانيا ساحة مركزية في الصراع الجيوسياسي بين الشرق والغرب، تتجاذبها المصالح الروسية من جهة، والطموحات الغربية من جهة أخرى. ومع كل منعطف تاريخي حاد، كانت أوكرانيا تدفع الثمن: من الثورة البرتقالية، إلى احتجاجات الميدان، ثم إلى الحرب الشاملة مع روسيا في 2022. غير أن ما تكشفه هذه الورقة هو أن الحرب لم تكن

سوى ذروة مسار استغلالي طويل بدأ مبكرًا، وتحولت فيه أوكرانيا من دولة تسعى إلى بناء ذاتها إلى "أداة وظيفية" تخدم مصالح القوى الكبرى.

تقدّم هذه الورقة تحليلًا معمقًا لكيفية استخدام الغرب لأوكرانيا كورقة استراتيجية في مواجهة روسيا (والصين بشكل غير مباشر)، وذلك عبر أدوات اقتصادية، سياسية، عسكرية، إعلامية، ومؤسسية، تُفضي كلها إلى تفكيك السيادة الأوكرانية واحتكار مواردها الطبيعية، لاسيما في مجالات الزراعة والطاقة والمعادن النادرة. ويأتي توقيع اتفاقية المعادن النادرة مع الولايات المتحدة عام 2025، بعد مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأوروبي، كتتويج لاستراتيجية استنزاف وتبعية مدروسة.

من خلال تفكيك مراحل هذا الاستغلال—قبل الحرب، وأثناءها، وبعدها—تسعى الورقة إلى الإجابة على أسئلة جوهرية: ما هي أهداف الغرب الحقيقية من دعم أوكرانيا؟ ما هي أساليب الهيمنة التي تم استخدامها؟ وكيف أثرت هذه السياسات على أوكرانيا وروسيا والنظام الدولي؟ والأهم: هل نحن أمام شكل جديد من الاستعمار الاقتصادي الناعم يُمارَس باسم "الديمقراطية" و"الإعمار" و"الشراكة"؟

#### محاور البحث الرئيسية:

- أولاً: الخلفية الجيوسياسية للصراع (2014-2021)
- ثانيًا: أدوات الاستغلال قبل اندلاع الحرب (2014-2022)
- ثالثًا: استغلال أوكرانيا خلال الحرب (2022-2024)
- رابعًا: اتفاقية المعادن النادرة (2025): تتويج للاستغلال وفرصة لانتهاء الحرب.
- خامسًا: التداعيات
- خلاصة

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

#### أولاً: الخلفية الجيوسياسية للصراع (2014-2021)

##### 1. السياق التاريخي لانفصال أوكرانيا عن روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، برزت أوكرانيا كدولة مستقلة ذات سيادة، لكنها بقيت في حالة شدّ وجذب بين إرثها الروسي الثقافي والسياسي من جهة، وطموحاتها الأوروبية من جهة أخرى. ورثت أوكرانيا العديد من السمات السوفيتية، بما في ذلك اعتمادها الاقتصادي على روسيا، وتركيبية سكانية تضم نسبة كبيرة من الناطقين بالروسية، لا سيما في الشرق والجنوب، إلى جانب الروابط العسكرية القوية التي تمثلت في بقاء أسطول البحر الأسود الروسي في القرم.

ورغم الاستقلال، بقيت أوكرانيا جزءاً من "الحيز الحيوي" الروسي كما يراه الكرملين، الذي يعتبر أوكرانيا جزءاً لا يتجزأ من أمنه الاستراتيجي. في المقابل، بدأت أوكرانيا تدريجياً تفتح على الغرب، متأثرةً بأزمات اقتصادية داخلية، وفساد حكومي، ورغبة شريحة من النخبة السياسية والشباب في الانخراط في العالم الليبرالي الأوروبي.

## 2. تدخل الغرب في السياسات الأوكرانية بعد الثورة البرتقالية (2004) وثورة الميدان (2014)

شهدت أوكرانيا ثورتين محوريتين خلال العقدين الماضيين كان للغرب فيهما دور مباشر وغير مباشر:

- **الثورة البرتقالية: (2004)** جاءت نتيجة اتهامات بتزوير الانتخابات الرئاسية لصالح المرشح المدعوم من موسكو "فيكتور يانوكوفيتش"، ما أدى إلى احتجاجات واسعة، نتج عنها إعادة الانتخابات وفوز المرشح الموالي للغرب "فيكتور يوشينكو". خلال هذه المرحلة، لعبت المنظمات غير الحكومية الممولة من الغرب دوراً في التعبئة السياسية والمدنية، فيما قدّمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي دعماً سياسياً وإعلامياً صريحاً للحراك.
- **ثورة الميدان (2013-2014):** اندلعت إثر قرار يانوكوفيتش تعليق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانحياز نحو موسكو. تحولت الاحتجاجات إلى انتفاضة سياسية شاملة ضد النفوذ الروسي والفساد الداخلي، انتهت بإسقاط يانوكوفيتش. اتهم الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، بلعب دور كبير في دعم الحراك من خلال التصريحات السياسية، التمويل، وحتى الوجود المباشر لمسؤولين أمريكيين وأوروبيين في ساحة الاحتجاجات (مثل زيارة فيكتور نولاند).

في نظر روسيا، كان ذلك انقلاباً مدعوماً من الغرب لانتزاع أوكرانيا من المجال الروسي، ما دفعها إلى التحرك عسكرياً في شبه جزيرة القرم وضّمّها في مارس 2014، إضافة إلى دعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا.

## 3. دعم الناتو والاتحاد الأوروبي للنخب الأوكرانية الموالية للغرب

بعد 2014، تسارعت محاولات أوكرانيا للانضمام إلى المنظومات الغربية، بدءاً من اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى تعزيز التعاون مع الناتو. رغم عدم عضوية أوكرانيا رسمياً في الحلف، قدم الناتو أشكالاً مختلفة من الدعم:

- **عسكرياً:** تدريب القوات الأوكرانية، وتقديم معدات غير فتاكة في البداية، ثم تزايدت وتيرة المساعدات تدريجياً.

- **سياسياً:** الاعتراف بالحكومة الأوكرانية الجديدة بعد 2014، ودعمها في المحافل الدولية ضد روسيا.
- **اقتصادياً:** مساعدات مالية، اتفاقيات تجارية، ومشاريع بنية تحتية تهدف إلى تقليل اعتماد أوكرانيا على الاقتصاد الروسي.

كما لعبت النخب الأوكرانية الموالية للغرب دوراً رئيسياً في تعزيز هذا المسار. فشخصيات مثل بترو بوروشينكو (رئيس أوكرانيا بعد 2014) وزيلينسكي لاحقاً، تبثوا خطاباً أوروبياً صريحاً، معادياً للنفوذ الروسي، ومؤيداً لعضوية الاتحاد الأوروبي والناطو. هذه المرحلة (2014-2021) مثّلت تحوُّلاً حاسماً في هوية أوكرانيا الجيوسياسية. فبينما كانت أوكرانيا منذ الاستقلال تمسك العصا من المنتصف، جاء العقد الأخير ليشهد عملية استقطاب حاد بين الشرق الروسي والغرب الأطلسي. وبدلاً من أن تكون أوكرانيا جسراً بين الحضارتين، أصبحت ساحة صراع بينهما.

يُفسَّر دعم الغرب – الذي زاد بوتيرة ملحوظة بعد 2014 – بأنه جزء من استراتيجية **احتواء النفوذ الروسي**، و**"نقل الخطوط الحمراء"** إلى تخوم روسيا. وهذا ما اعتبرته موسكو تهديداً وجودياً مباشراً، ما مهّد الطريق للحرب الشاملة في فبراير 2022.

## ثانياً: أدوات الاستغلال قبل اندلاع الحرب (2014-2022)

### 1. التدخل السياسي تحت شعار "الديمقراطية والإصلاح"

بعد ثورة الميدان 2014، رفع الغرب راية دعم أوكرانيا تحت شعارات "الديمقراطية"، "الشفافية"، و"الإصلاح المؤسسي". لكن هذا التدخل تجاوز الدعم المعنوي ليأخذ طابعاً مباشراً في هندسة المشهد السياسي:

- **فرض أجندة سياسية:** الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مارسا تأثيراً كبيراً على اختيار المسؤولين الأوكرانيين، سواء من خلال الدعم السياسي أو الضغط المباشر. هناك وثائق مسربة (مثل مكالمة نولاند الشهيرة) تشير إلى دور أمريكي في اختيار قادة الحكومة الانتقالية.
- **تمويل منظمات المجتمع المدني:** قدّم الغرب مئات الملايين من الدولارات لمنظمات تعمل تحت مظلة "بناء الديمقراطية"، لكنها فعلياً لعبت دوراً في تشكيل وعي سياسي موالٍ للغرب ومعادٍ لروسيا، كما أسهمت في تأطير المعارضة الروسية داخل أوكرانيا كأداة "رجعية" من بقايا السوفييت.
- **إصلاحات مشروطة سياسياً:** ربط الغرب المساعدات المالية والتقنية بإصلاحات مؤسساتية محددة، ما جعل النخب الحاكمة تُعيد هيكلة الدولة وفق نموذج ليبرالي غربي أضعف السيادة الوطنية، وقوّى التبعية.

## 2. السيطرة الاقتصادية من خلال القروض المشروطة من صندوق النقد الدولي

منذ 2014، أصبح صندوق النقد الدولي أداة محورية في التأثير على الاقتصاد الأوكراني، من خلال تقديم قروض كبيرة مشروطة بما يلي:

- **خفض الدعم الحكومي:** فرض الصندوق رفع أسعار الطاقة وخفض الإنفاق الاجتماعي، ما زاد من معاناة الطبقات الفقيرة، وعمّق التفاوت الاجتماعي.
- **إصلاحات نيوليبرالية:** طلب الصندوق خصخصة واسعة، تحرير السوق، رفع القيود عن الاستثمار الأجنبي، وتعديل قوانين العمل والضريبة. هذه الشروط أضعفت سيطرة الدولة على اقتصادها، ومهدت الطريق لاختراق الشركات الغربية.
- **تراكم الدين الخارجي:** تحوّلت أوكرانيا إلى دولة مثقلة بالديون، وأصبحت رهينة للتمويل الخارجي، مما منح المؤسسات المالية الغربية سلطة فوق سيادية على قراراتها الاقتصادية.

### جدول: نماذج الاستعمار الاقتصادي المعولم

| البعد                        | الشرح التفصيلي                                                                                                                                                        | ملاحظات مقارنة                                     |
|------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------|
| 1. الشكل الجديد للاستعمار    | لم يعد الغرب بحاجة إلى الاحتلال العسكري المباشر، بل يستخدم أدوات "ناعمة" كالاتفاقيات الدولية، القروض المشروطة، والمؤسسات الاقتصادية العالمية لإخضاع الدول.            | بديل معولم للاستعمار الكولونيالي التقليدي          |
| 2. مصادرة السيادة الاقتصادية | الاتفاق يمنح الشركات الغربية السيطرة على موارد حيوية (الليثيوم، التيتانيوم...)، ما يحد من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة في المجالات الاقتصادية أو الاستراتيجية. | شبيهه بسيطرة الاحتلال على المفاصل الحيوية          |
| 3. رهـن القرار الوطني        | يصبح القرار السياسي رهينة الشروط الاقتصادية والتمويل الغربي، مما يمنع الحكومة من التوجه شرقاً أو تنويع شركائها دون خسائر أو تهديدات.                                  | أشبهه بما يسمى بـ "الاستعمار السياسي عبر الاقتصاد" |
| 4. غياب العدالة التوزيعية    | أرباح الموارد تذهب للشركات الأوروبية والأمريكية، فيما تحصل أوكرانيا على عائدات هامشية، ولا يستفيد المواطن من ثروات بلاده.                                             | مثل نماذج الاستغلال في إفريقيا القرن العشرين       |
| 5. نهب الموارد الخام         | تُستخرج المعادن النادرة وتُنقل إلى أوروبا لتصنيعها وتصديرها بأسعار مضاعفة، دون خلق صناعات محلية أو نقل للتكنولوجيا.                                                   | إعادة إنتاج لنهب المستعمرات القديمة                |

|                           |                                                                                                                                             |                                     |
|---------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|
| 6. التكامل الأوروبي كغطاء | يُروّج للاتفاق على أنه "خطوة تكاملية نحو أوروبا"، لكنه في الحقيقة يكرّس علاقة تبعية اقتصادية وهيكلية تجعل أوكرانيا سوقاً ومورداً لا شريكاً. | خطاب تنموي يخفي جوهرًا استغلاليًا   |
| 7. أوكرانيا مستعمرة موارد | الاتفاقية تضع أوكرانيا في موقع "الملحق الطبيعي" للاقتصاد الأوروبي، كما كانت دول الجنوب العالمي خلال القرنين الماضيين.                       | استعمار وظيفي باسم التنمية          |
| 8. الذروة بعد الحرب       | الاتفاقية تمثل ذروة عملية استغلال بدأت عام 2014، لكنها اشتدت بعد الحرب (2022)، عندما أصبحت أوكرانيا أكثر ضعفًا وعرضة للهيمنة الاقتصادية.    | الاستغلال يتكثف بعد التدمير العسكري |
| 9. طول الأمد والفعالية    | الاستعمار الناعم لا يثير مقاومة مباشرة كما يفعل الاحتلال، لكنه أكثر استدامة وعمقًا من حيث إعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. | احتلال غير مرئي لكنه أكثر رسوخًا    |

يبين الجدول كيف انتقل الاستعمار من أدواته العسكرية الصريحة إلى أشكال ناعمة وحديثة، تقوم على التحكم في القرار الاقتصادي، ونهب الموارد، وتفكيك السيادة عبر آليات السوق والتمويل الدولي. وفي الحالة الأوكرانية، يُشكّل اتفاق المعادن النادرة نموذجًا متقدمًا لهذا النوع من الاستعمار:

- تتحول الهيمنة الاقتصادية إلى أداة سياسية، تُصدر من خلالها إرادة الدول باسم "التكامل"، بينما تُمنح الشركات الغربية امتيازات طويلة الأمد.
- تتكرر أنماط الاستغلال الكولونيالي القديمة في ثوب جديد: تُنقل المواد الخام إلى أوروبا وأمريكا، وتترك الدولة المنتجة فقيرة ومكبلة.
- تُسوّق هذه العملية كمشروع "تنمية وشراكة"، بينما هي في الحقيقة إعادة إنتاج لمستعمرة وظيفية تخدم اقتصاد المركز على حساب مصالحها الوطنية.
- الأسوأ أن هذا النوع من الاستعمار يستمر لعقود دون مقاومة مباشرة، لأنه لا يرتدي زيّ الاحتلال، بل يتخفى في مؤتمرات التعاون والوعود بالإعمار.

في المجمل، يكشف هذا النموذج كيف يمكن لحرب مدمرة، كما في أوكرانيا، أن تفتح الباب لمرحلة استعمار اقتصادي طويل الأمد، أكثر فعالية واستدامة من أي احتلال عسكري تقليدي.

### 3. دور الشركات الغربية في خصخصة القطاعات الأوكرانية (الزراعة، الطاقة، المعادن)

استغلت الشركات الغربية حالة الانهيار الاقتصادي والضغط الدولي لاقتحام الاقتصاد الأوكراني، خاصة في القطاعات الاستراتيجية:

#### 1.3. الزراعة :

تعدّ أوكرانيا واحدة من أغنى الأراضي الزراعية في العالم. منذ 2014، ألغى الحظر على بيع الأراضي الزراعية تحت ضغط صندوق النقد الدولي، ما سمح لشركات أمريكية وأوروبية مثل "Cargill" و "DuPont" بالاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة.

**جدول: أدوار وأساليب الهيمنة الاقتصادية لشركتي Cargill و DuPont في أوكرانيا**

| العنصر                       | شركة Cargill                                                                           | شركة DuPont                                                                   |
|------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------|
| مجال النشاط                  | الزراعة، الحبوب، الزيوت النباتية، الأعلاف                                              | التكنولوجيا الزراعية، إنتاج البذور                                            |
| أبرز الاستثمارات             | حصصة 5% في UkrLandFarming (2014) 51% - في مشروع Neptune (2021)                         | مصنع لإنتاج البذور في أوكرانيا (2013)                                         |
| البنية التحتية               | -مصنع زيوت في كاخوفكا.<br>-6 صوامع حبوب.<br>-مصنع أعلاف في كوتسوفكا                    | مرافق بحث وتطوير لتعديل البذور وراثيًا                                        |
| دور الشركة في التصدير        | السيطرة على تصدير الحبوب الأوكرانية من خلال موانئ البحر الأسود                         | توفير البذور للمزارعين، مما يجعل الزراعة معتمدة على منتجاتها                  |
| آليات الهيمنة                | -استحواذات جزئية<br>-شركات استراتيجية<br>-تمويل البنية التحتية                         | -إدخال أصناف بذور خاصة مربوطة بمنتجات حصريّة من DuPont                        |
| المخاطر الاقتصادية لأوكرانيا | -فقدان السيطرة على سلاسل القيمة الزراعية<br>-توجيه الإنتاج للتصدير لا للاستهلاك المحلي | -الاعتماد على البذور المستوردة<br>-تقويض السيادة الزراعية                     |
| الجدل السياسي والأخلاقي      | يُنظر إلى Cargill كمثال على الاستعمار الزراعي الحديث                                   | تم اتهام DuPont بدفع أوكرانيا نحو نموذج زراعي موجه نحو الربح لا الأمن الغذائي |

### 2.3. الطاقة :

تحولت أوكرانيا إلى مختبر لإصلاحات نيوليبرالية في قطاع الطاقة، أخرجت بموجبها الشركات الحكومية من السوق، ودخلت شركات غربية في التنقيب وتكرير الغاز والنفط، مثل شركة "Chevron" و "Shell". كما تمت خصخصة شركات نقل الغاز، التي تُعدّ حيوية في نقل الغاز الروسي إلى أوروبا. فبعد عام 2014، وتحت ضغط الغرب وصندوق النقد الدولي، بدأت أوكرانيا بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات النيوليبرالية في قطاع الطاقة، شملت:

- تفكيك الشركات الحكومية: أجبرت الحكومة الأوكرانية على تفكيك الشركات الوطنية الكبرى مثل Naftogaz، وفصل أنشطة النقل عن الإنتاج والتوزيع.
- الخصخصة التدريجية: تم خصخصة أجزاء من منظومة نقل وتوزيع الغاز، خصوصًا خطوط الترانزيت إلى أوروبا، ما أضعف السيطرة الوطنية على واحدة من أهم أدوات القوة الجيوسياسية.
- فتح السوق للشركات الغربية: دخلت شركات كبرى مثل Chevron و Shell للاستثمار في التنقيب عن الغاز الصخري، لا سيما في مناطق مثل دونيتسك وخاركيف.
- تحرير الأسعار ورفع الدعم: جرى رفع الدعم تدريجيًا عن أسعار الطاقة، ما زاد العبء على المواطن الأوكراني، بينما استفادت الشركات الغربية من بيئة سوق مفتوحة وأرباح مرتفعة.

### جدول: الاستغلال النيوليبرالي لقطاع الطاقة الأوكراني من قبل الشركات الغربية

| العنصر                  | شركة Shell                                                    | شركة Chevron                                                | التداعيات على أوكرانيا                                                  |
|-------------------------|---------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------|
| مجال النشاط             | التنقيب عن الغاز الصخري في شرق أوكرانيا                       | التنقيب عن الغاز الصخري في منطقة دنيبروبيتروفسك             | تحويل الأراضي الزراعية والسكنية إلى مواقع تنقيب ملوثة وخطرة             |
| الاتفاقيات              | اتفاقية إنتاج مشترك مع الحكومة (2013) بقيمة مليارات الدولارات | اتفاقية مماثلة مع الحكومة الأوكرانية في إطار سياسة الانفتاح | عقود طويلة الأمد منحازة للشركات، مع بنود غامضة في حالات الطوارئ والنزاع |
| الدعم الدولي            | دعم أمريكي وهولندي مباشر عبر برامج مساعدات للطاقة             | ضغط دبلوماسي أمريكي على الحكومة لتسهيل دخول Chevron         | تدخل خارجي مباشر في السياسات السيادية للطاقة                            |
| سياسات الخصخصة          | لم تدخل في الخصخصة المباشرة لكن استفادت من خصخصة القوانين     | لعبت دورًا في صياغة شروط التحرير والخصخصة                   | نقل التحكم الفعلي من الدولة إلى الشركات متعددة الجنسية                  |
| مخاطر بيئية واجتماعية   | احتجاجات شعبية على التنقيب الصخري بسبب التلوث والمخاطر الصحية | تقارير عن تهجير مجتمعات محلية وتأثيرات بيئية خطيرة          | تفاقم الفقر الريفي، ضعف الثقة بالحكومة، تنامي النزعة القومية            |
| الربط بنقل الغاز الروسي | لم تشترك مباشرة في شبكة النقل                                 | ضغط غير مباشر لتقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي     | تهميش أوكرانيا تدريجيًا كدولة ترانزيت، ما قلل من قوتها التفاوضية        |
| العائد الاقتصادي الفعلي | أرباح طائلة للشركة مقابل عوائد ضئيلة للدولة                   | معظم الأرباح تم تحويلها إلى الخارج                          | تركيز تبعية اقتصادية وضعف في الاستثمار المحلي المستدام                  |

### 3.3. المعادن:

استعمرت الشركات الغربية قطاع المعادن الأوكراني (الحديد، التيتانيوم، النيكل)، إما من خلال خصخصة المناجم، أو عبر شراء أسهم كبرى في شركات التعدين، مما حوّل الثروات الطبيعية إلى مصادر ربح للغرب، بدلاً من تعزيز السيادة الاقتصادية الأوكرانية. **للتذكير**، منذ استقلال أوكرانيا عام 1991، بقي قطاع المعادن أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، لما تزخر به البلاد من ثروات طبيعية، أبرزها:

- الحديد (خام عالي الجودة في دنيبروبيتروفسك وكريفي ريه)
- التيتانيوم (من أكبر الاحتياطيات في أوروبا)
- النيكل، الليثيوم، اليورانيوم (أهمية استراتيجية في الصناعات الحديثة والدفاعية)

لكن مع اندلاع الأزمة الأوكرانية (2014)، بدأ الغرب يستغل هذه الثروات عبر:

- **الخصخصة:** بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خُصصت العديد من المناجم وشركات الاستخراج.
- **الاستحواذ على الأسهم:** دخلت شركات أمريكية وأوروبية عملاقة مثل Arconic و Tronox و Iluka على خط الاستثمار، واستحوذت على حصص استراتيجية في شركات أوكرانية.
- **التحكم في سلاسل التوريد:** نُقلت المواد الخام إلى المصانع الغربية دون تطوير صناعة محلية.
- **تقييد القيمة المضافة داخل أوكرانيا:** لم تُطوّر أي صناعات تحويلية داخل أوكرانيا، مما جعلها مجرد مصدر خام.

#### جدول استعمار قطاع المعادن الأوكراني

| العنصر                 | الوضع قبل 2014                         | الوضع بعد 2014 – 2025                                               | اتفاق 2025: المعادن النادرة                                                       |
|------------------------|----------------------------------------|---------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| ملكية المناجم          | أغلبها تحت ملكية الدولة أو شركات محلية | خصخصة تدريجية تحت ضغط الغرب، استحواذ شركات أمريكية وأوروبية         | يمنح تسهيلات إضافية للمستثمرين الأجانب في التنقيب والتكرير                        |
| الجهات الغربية الفاعلة | غائبة إلى حد كبير                      | شركات مثل Arconic: أمريكا، Tronox: أستراليا/أمريكا، Iluka: أستراليا | شركات أمريكية وأوروبية تشارك مباشرة في التنقيب والتصدير                           |
| طريقة السيطرة          | الدولة تُدير المناجم                   | شراء أسهم استراتيجية، إدارة المناجم من قبل شركات أجنبية             | الشركات الغربية تحصل على امتيازات طويلة الأجل، تشمل الإعفاءات الضريبية والتشريعية |

|                              |                        |                                           |                                                                         |
|------------------------------|------------------------|-------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------|
| القيمة المضافة داخل أوكرانيا | تصنيع محدود جداً       | مواد خام تُصدّر دون تصنيع محلي            | لا توجد اشتراطات لبناء مصانع تحويلية داخل أوكرانيا                      |
| أرباح أوكرانيا               | تموّل الميزانية جزئياً | تقلصت حصة الدولة من الأرباح بسبب الخصخصة  | تعتمد الأرباح على رسوم التصدير التي تم تخفيضها أو إعفاؤها بموجب الاتفاق |
| البعيد الجيوسياسي            | استغلال داخلي محدود    | منافسة مع روسيا على موارد الطاقة والمعادن | الاتفاق يستهدف فك الاعتماد الأوروبي على الصين وروسيا في المعادن النادرة |
| السياسة الاقتصادية           | قائمة رغم الفساد       | تأكلت لصالح لوبيات اقتصادية غربية         | الاتفاق يُعدّ شكلاً من أشكال الاستثمار الاقتصادي الناعم                 |

يكشف الجدول كيف تحوّل قطاع المعادن في أوكرانيا من كونه مملوكاً للدولة ومحدود التصنيع قبل 2014، إلى ساحة نفوذ غربي بعد 2014، ثم إلى حالة استثمار اقتصادي فعلي بحلول اتفاق 2025. شهد القطاع خصخصة تدريجية واستحواداً أجنبياً من شركات أمريكية وأوروبية مثل Arconic وTronox، دون أن تُبنى صناعات تحويلية محلية، مما حوّل أوكرانيا إلى مزود خام للغرب، مع أرباح محدودة للدولة.

يمثل اتفاق 2025 حول المعادن النادرة تنويجاً لهذا المسار، حيث مُنحت الشركات الغربية امتيازات طويلة الأمد دون التزامات بتطوير الصناعة الوطنية، في نموذج واضح للاستثمار الاقتصادي الناعم، يرهن السيادة الاقتصادية لصالح لوبيات غربية ضمن مشروع غربي أشمل لفك الاعتماد على روسيا والصين.

#### 4. تسليح أوكرانيا تدريجياً وتحويلها إلى حاجز أمام روسيا

رغم أن أوكرانيا لم تكن عضوًا في الناتو، فإن التحالف بدأ منذ 2014 استراتيجية منهجية لتسليحها وتدريب جيشها:

- دعم لوجستي وتدريب: أنشأ الناتو برامج تدريب للجيش الأوكراني، وموّل تحديثاً واسعاً للعتاد والأسلحة، خاصة في الوحدات الخاصة والاستخبارات.
- توريد الأسلحة تدريجياً: في البداية اقتصرت الإمدادات على "أسلحة غير فتاكة"، لكنها تطورت لاحقاً لتشمل طائرات بدون طيار، أنظمة مضادة للدروع، وأجهزة تشويش إلكترونية.
- تحويل أوكرانيا إلى "حاجز جيوسياسي": تم إعداد الجيش الأوكراني ليصبح قوة مواجهة على حدود روسيا. كانت النية هي جعل أوكرانيا خط دفاع متقدم لحلف الناتو،

دون الحاجة لإدماجها رسميًا في الحلف. ما اعتبرته روسيا خرقًا غير مباشر لـ"الخطوط الحمراء" الاستراتيجية، وسببًا مباشرًا لتصعيد التوتر نحو الحرب.

استخدمت أوكرانيا، خلال هذه المرحلة، كأداة استراتيجية في مشروع غربي طويل المدى يهدف إلى تطويق روسيا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. تحت شعارات الإصلاح والديمقراطية، نُزع القرار السيادي من يد الدولة الأوكرانية، وأُخضعت لمعادلات السوق والهيمنة العسكرية الغربية. كانت النتيجة أن أوكرانيا لم تصبح فقط حليفًا للغرب، بل ساحة صراع بالوكالة، وسلاحًا جيوسياسيًا تم شحنه ببطء في مواجهة روسيا، وصولًا إلى الانفجار الكبير في 2022.

### ثالثًا: استغلال أوكرانيا خلال الحرب (2022-2024)

منذ اندلاع الحرب في فبراير 2022، تحولت أوكرانيا إلى ساحة مركزية لإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية والاقتصادية في أوروبا والعالم. وقد عملت القوى الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، على استغلال الحرب ليس فقط لاحتواء روسيا، بل لتحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية طويلة الأمد. وفيما يلي تفصيل لأهم أدوات الاستغلال خلال هذه المرحلة:

#### 1. تحويل الحرب إلى سوق سلاح مربح لشركات الصناعات الدفاعية الغربية

الحرب في أوكرانيا مثلت فرصة ذهبية لمجمع الصناعات العسكرية الغربية، وخاصة الأمريكية:

- **ضخ غير مسبوق للأسلحة:** ضخت الولايات المتحدة وحلفاؤها مئات المليارات من الدولارات على شكل مساعدات عسكرية، إلا أن جزءًا كبيرًا منها عاد إلى الاقتصاد الغربي من خلال عقود مع شركات مثل **Northrop**، **Raytheon**، **Lockheed Martin** و **BAE Systems**، و **Grumman**.
- **اختبار الأسلحة في ساحة حقيقية:** استخدمت أوكرانيا كميدان حي لاختبار الأسلحة الغربية المتطورة، مثل أنظمة "هيمارس"، و"باتريوت"، والطائرات المسيّرة، ما سمح لهذه الشركات بالترويج لمنتجاتها وتعزيز مبيعاتها حول العالم.
- **تحفيز الطلب العالمي على التسليح:** الحرب دفعت الدول الأوروبية وغيرها إلى رفع ميزانيات الدفاع بشكل كبير، استجابة لما تم تصويره كـ "خطر روسي"، ما أدى إلى ازدهار سوق السلاح الغربي بشكل لم يحدث منذ الحرب الباردة.

#### 2. توظيف الحرب لإعادة صياغة خارطة الطاقة الأوروبية (وقف الغاز الروسي)

قبل الحرب، كانت روسيا المورد الأساسي للغاز إلى أوروبا، وخاصة ألمانيا. لكن الغرب استغل الحرب كذريعة لإحداث قطيعة جذرية مع موسكو في مجال الطاقة:

- **وقف استيراد الغاز الروسي:** خُفِّضت واردات الغاز الروسي عبر الأنابيب تدريجيًا ثم كليًا، بدعوى "تحرير أوروبا من الابتزاز الروسي"، رغم الكلفة الاقتصادية العالية لذلك على الأوروبيين.
- **إدخال الغاز الأمريكي المسال:** استُبدل الغاز الروسي الأرخص بالغاز الطبيعي المسال الأمريكي (LNG)، والذي يُباع بأسعار أعلى. أصبحت الولايات المتحدة المصدر الأول للغاز إلى أوروبا، ما حقق مكاسب هائلة لشركات أمريكية مثل **ExxonMobil** و **Cheniere Energy**.
- **إعادة توجيه الاستثمارات:** دفعت الأزمة الأوروبيين إلى تسريع التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة، لكن ذلك تم تحت هيمنة شركات غربية متعددة الجنسيات، مما منح الغرب نفوذًا إضافيًا في قطاع الطاقة العالمي.

### 3. تسخير الإعلام لصناعة خطاب الضحية والمظلومية لتبرير السياسات الغربية

لعب الإعلام الغربي دورًا حاسمًا في تشكيل الرأي العام العالمي لصالح السردية الغربية، من خلال:

- **احتكار الخطاب الإعلامي:** طُرحت أوكرانيا إعلاميًا كـ "ضحية بريئة" لعدوان روسي "غير مبرر"، مع تهميش أو شيطنة كل رواية بديلة، بما في ذلك الرواية الروسية أو النقدية الغربية.
- **تصوير الحرب كمعركة بين "الخير والشر":** تم تبسيط المشهد الدولي إلى ثنائية أخلاقية تخدم أهداف الناتو، بحيث يُبرَّر تسليح أوكرانيا والعقوبات على روسيا بوصفها "معركة من أجل القيم الإنسانية".
- **شيطنة المعارضين:** أي أصوات أوروبية ناقدة للدعم الغربي المفتوح لأوكرانيا وُصِّفت بالخيانة أو التبعية للكرملين، ما أدى إلى خنق النقاش السياسي في العديد من الدول الديمقراطية.
- **تبييض السياسات الغربية:** جرى توظيف خطاب المظلومية الأوكرانية لتبرير سياسات اقتصادية، عسكرية، وحتى قمعية (مثل الرقابة على الإعلام والتضييق على الحريات) في الداخل الأوروبي.

### 4. إفراغ أوكرانيا من شبابها وأدمغتها عبر الهجرة والنزوح

- من أكبر الخسائر التي تعرضت لها أوكرانيا نتيجة الحرب كانت **الخسارة السكانية والبشرية:**
- **الهجرة الجماعية إلى الغرب:** أكثر من 8 ملايين أوكراني غادروا البلاد، معظمهم من الشباب والمتعلمين والمهنيين، واستقروا في دول أوروبا الغربية وكندا والولايات المتحدة.

- **استنزاف الكفاءات:** استقبلت الجامعات والمستشفيات والشركات الغربية الأدمغة الأوكرانية، ما أدى إلى هجرة عقول منظمة وغير قابلة للعودة، وهو ما يخدم حاجة الغرب لسد النقص في بعض القطاعات (الطبية، التكنولوجية، الهندسية).
- **تحويل اللاجئين إلى أداة ضغط سياسي:** استخدم الغرب استقبال اللاجئين الأوكرانيين كرمز أخلاقي للتفوق "القيمي" على روسيا، بينما يتم في الوقت نفسه تجاهل أو قمع لاجئي دول أخرى.
- **نزيف سكاني داخلي:** إضافة إلى الهجرة، هناك ملايين النازحين داخليًا، وارتفاع في معدلات الوفاة والعجز، ما يعني أن أوكرانيا ما بعد الحرب ستواجه أزمة ديموغرافية خانقة، تُضعف قدرتها على النهوض مجددًا دون تدخل خارجي مكثف، ما يعمق التبعية.

أثناء الحرب، لم تكتف الدول الغربية بدور "الداعم الإنساني"، بل استخدمت أوكرانيا كمسرح لتجريب أدوات السيطرة العسكرية والاقتصادية والإعلامية، وكمادة خام لتحقيق مصالحها الجيوسياسية. تحولت أوكرانيا إلى مستهلك دائم للسلاح، ومورد للثروات البشرية، وسوق بديل للطاقة، وأداة استراتيجية لتحجيم النفوذ الروسي. وبهذا، لم تكن الحرب مجرد مواجهة بين دولتين، بل عملية استغلال ممنهج لدولة ضعيفة من قبل قوى كبرى استخدمت شعارات المظلومية لتحقيق مكاسبها.

#### رابعًا: اتفاقية المعادن النادرة (2025): تنويع للاستغلال وفرصة لانتهاء الحرب

في قلب هذا التنافس، برز قطاع المعادن الأرضية النادرة كأحد أهم محاور السباق الجيو-اقتصادي على مستقبل أوكرانيا. تُعد أوكرانيا من الدول الغنية بالمعادن الاستراتيجية، مثل الليثيوم، التيتانيوم، الجادولينيوم، والنيوديميوم، والتي تكتسب أهمية فائقة في ظل التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، وصناعة السيارات الكهربائية، والدفاع المتقدم. ومع انقطاع أوروبا عن مصادرها الروسية التقليدية، وانشغال واشنطن بمنافسة الصين في الأسواق التكنولوجية، أصبحت الأراضي الأوكرانية موقعًا مثاليًا لإعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية. ضمن هذا السياق، وقّعت أوكرانيا **مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأوروبي عام 2023**، والتي هدفت إلى تعزيز التعاون في مجال التنقيب والتصنيع وتطوير البنية التحتية للمعادن. ورغم أنها قُدمت في إطار "الشراكة الاستراتيجية"، فإن طابعها ظل غير ملزم قانونيًا، ومقيّدًا بآليات بيروقراطية أوروبية بطيئة ووعود غير واضحة.

أما التحول النوعي فقد جاء مع **اتفاقية ثنائية ملزمة بين أوكرانيا والولايات المتحدة، وقّعت في 30 أبريل 2025**، في أوج أزمة اقتصادية خانقة تعانيها كييف، وتضمنت منح الشركات الأمريكية امتيازات واسعة في التنقيب والاستخراج والتصدير، وسط غياب شبه تام لأي ضوابط بيئية أو متطلبات سيادية أوكرانية. من هنا، تعكس المقارنة بين **مذكرة التفاهم الأوروبية والاتفاقية الأمريكية** وجهين مختلفين للاستراتيجية الغربية تجاه أوكرانيا: الأول يتبنى خطاب "التكامل والتعاون"، لكنه يعاني من غياب الحسم والسرعة، والثاني يعتمد على استغلال مباشر

لأزمات أوكرانيا، عبر اتفاقيات ثنائية تركز نموذجًا من الاستعمار الاقتصادي الناعم، تنقل فيه الهيمنة من الميدان العسكري إلى الحقل الاقتصادي.

### 1. خلفية الاتفاقية بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي بشأن المعادن النادرة

- الموقع الاستراتيجي والموارد الأوكرانية: تتمتع أوكرانيا باحتياطيات هامة من المعادن الأرضية النادرة مثل التيتانيوم، الليثيوم، الجادولينيوم، والنيوديميوم، وهي ضرورية لصناعات التكنولوجيا المتقدمة، من السيارات الكهربائية إلى الطائرات والصواريخ.
- الضغط الأوروبي بعد الحرب: مع الانفكاك عن روسيا كمورد رئيسي للمواد الخام، سعى الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادره، ووجد في الأراضي الأوكرانية حلاً سريعاً وفعالاً لتأمين احتياجاته الصناعية.
- الاتفاقية: تنص الاتفاقية على منح الشركات الأوروبية امتيازات حصرية للتنقيب، والاستغلال، والتصدير، مع وعود غامضة بإعادة استثمار جزء من الأرباح في الاقتصاد الأوكراني، دون تحديد نسب أو آليات واضحة.

### 2. دوافع الغرب الاقتصادية والصناعية للسيطرة على هذه الموارد

- السباق العالمي على المعادن النادرة: هذه المعادن تُعد ركيزة الاقتصاد الصناعي الحديث، وهي ضرورية لصناعة:
  - رقائق الحواسيب والأجهزة الذكية.
  - السيارات الكهربائية والبطاريات.
  - الأسلحة المتقدمة وأنظمة الدفاع.
  - التوربينات ومكونات الطاقات المتجددة.
- منافسة الصين: كانت الصين تُهيمن على سوق المعادن النادرة عالمياً (بنسبة تفوق 60%)، وهو ما دفع الغرب، وخاصة الاتحاد الأوروبي، إلى البحث عن بدائل موثوقة لتقليل الاعتماد على بكين.
- الفرصة الأوكرانية: في ظل الحرب، واحتياج أوكرانيا الماسّ للمساعدات الغربية، اعتبر الأوروبيون أن الوقت مثالي لإبرام اتفاقية تُتيح لهم الوصول الحصري إلى هذه الثروات، بشروط يحددها الطرف الأقوى.

### 3. كيفية فرض الشروط الغربية على الاقتصاد الأوكراني المنهك

- الضعف الاقتصادي الأوكراني كأداة ضغط: بعد سنوات من الحرب، بلغت أوكرانيا مرحلة الإفلاس الجزئي، مع انكماش الناتج المحلي، وانهيار البنية التحتية، واعتماد شبه كامل على التمويل الغربي.

- **التمويل المشروط:** استُخدمت المساعدات الأوروبية لإعادة الإعمار كأداة ابتزاز غير مباشرة، بحيث أصبح توقيع الاتفاقيات شرطاً مسبقاً للحصول على أي تمويل أو استثمارات.
- **غياب السيادة التفاوضية:** لم تمتلك الحكومة الأوكرانية، التي تعتمد على الدعم الغربي للبقاء، قدرة تفاوضية حقيقية، ما جعلها تقبل بنسب أرباح ضئيلة، وبتنازلات في السيادة الاقتصادية.
- **تكرار نموذج صندوق النقد:** على غرار شروط الخصخصة ورفع الدعم التي فرضها صندوق النقد سابقاً، جاءت الاتفاقية في سياق استغلال حاجة البلاد إلى السيولة لإجبارها على الدخول في شراكات غير متكافئة.

#### 4. مقارنة الاتفاقية كنموذج جديد من الاستعمار الاقتصادي الناعم

من الاستعمار العسكري إلى الهيمنة الاقتصادية، لم يعد الاستعمار بحاجة إلى جيوش، بل إلى اتفاقيات، ومؤسسات دولية، ومساعدات مشروطة. وتمثل هذه الاتفاقية حالة نموذجية لهذا التحول.

تمثل اتفاقية المعادن النادرة لحظة مفصلية في مسار تحوّل أوكرانيا من دولة ذات سيادة إلى كيان تابع اقتصادياً. فهي لا تُظهر فقط كيف يُعاد إنتاج الاستعمار بوسائل ناعمة وحديثة، بل توضح أيضاً كيف يمكن للحرب والتدمير أن يمهدا الأرض لتغلغل الشركات العالمية وفرض نماذج اقتصادية تخدم مصالح القوى الكبرى على حساب الشعوب.

مع دخول إدارة ترامب على خط المنافسة على الموارد الأوكرانية وتوقيع اتفاقية ثنائية من أجل ذلك، تم إنشاء "صندوق الاستثمار لإعادة الإعمار" بملكية وإدارة مشتركة بين البلدين. كما تمنح الاتفاقية الولايات المتحدة وصولاً تفضيلياً إلى مشاريع جديدة في مجالات المعادن النادرة، النفط، والغاز في أوكرانيا. كما تُستخدم عائدات الموارد الطبيعية المملوكة للدولة الأوكرانية لتمويل مشاريع إعادة الإعمار والتنمية على مدى عشر سنوات، دون سحب أرباح خلال هذه الفترة. وتحتفظ أوكرانيا بالسيطرة على قرارات الاستخراج وملكية الموارد. بالتأكيد الدوافع الأمريكية من توقيع اتفاقية ثنائية مع أوكرانيا، هو العمل على تقليل الاعتماد على الصين في سلاسل التوريد للمعادن النادرة. كذلك تعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي في أوكرانيا، وتأمين عائدات مستقبلية لتعويض المساعدات العسكرية والمالية المقدمة لأوكرانيا.

من الاستعمار العسكري إلى الهيمنة الاقتصادية، لم يعد الاستعمار بحاجة إلى جيوش، بل إلى اتفاقيات، ومؤسسات دولية، ومساعدات مشروطة. وتمثل هذه الاتفاقية حالة نموذجية لهذا التحول. تمثل اتفاقية المعادن النادرة لحظة مفصلية في مسار تحوّل أوكرانيا من دولة ذات سيادة إلى كيان تابع اقتصادياً. فهي لا تُظهر فقط كيف يُعاد إنتاج الاستعمار بوسائل ناعمة

وحديثة، بل توضح أيضًا كيف يمكن للحرب والتدمير أن يمهدا الأرض لتغلغل الشركات العالمية وفرض نماذج اقتصادية تخدم مصالح القوى الكبرى على حساب الشعوب.

**جدول : مقارنة الاتفاقية الثنائية الأمريكية-الأوكرانية: نموذج جديد من الاستعمار الاقتصادي الناعم**

| المحور                                    | الشرح والتفصيل                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
|-------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الجهات الموقعة                            | <ul style="list-style-type: none"> <li>• حكومة أوكرانيا الانتقالية</li> <li>• إدارة الولايات المتحدة) وزارة التجارة والطاقة + شركات مثل MP Materials ، Tesla، وغيرها من شركات الصناعات التكنولوجية والدفاعية.</li> </ul>                                                                                                        |
| أهمية الاتفاقية لأوكرانيا                 | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تمثل مصدرًا سريعًا للسيولة المالية في ظل الأزمة الاقتصادية والحرب.</li> <li>• تسوّق كخطوة نحو "الاندماج في الاقتصاد العالمي" وتعزيز فرص الاستثمار الأجنبي.</li> <li>• تعدّ أوكرانيا بدعم أمريكي في مجال التكنولوجيا والطاقة.</li> </ul>                                                |
| أهمية الاتفاقية للولايات المتحدة          | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تأمين إمدادات استراتيجية من الليثيوم، التيتانيوم، النيوديميوم، وغيرها من المعادن النادرة بعيدًا عن الصين.</li> <li>• تقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الآسيوية.</li> <li>• ترسيخ النفوذ الجيو-اقتصادي الأمريكي في منطقة شرق أوروبا.</li> </ul>                                         |
| الأهداف المعلنة                           | <ul style="list-style-type: none"> <li>• دعم "إعادة إعمار أوكرانيا".</li> <li>• جذب الاستثمار الأمريكي لتطوير قطاع التعدين.</li> <li>• خلق شراكة تكنولوجية في مجال الطاقة المتجددة والصناعات المتقدمة.</li> </ul>                                                                                                               |
| الأهداف غير المعلنة                       | <ul style="list-style-type: none"> <li>• الاستحواذ طويل الأمد على موارد استراتيجية حيوية.</li> <li>• إدماج أوكرانيا في سلاسل القيمة الأمريكية (وليس الأوروبية).</li> <li>• تحييد النفوذ الأوروبي في الاقتصاد الأوكراني.</li> </ul>                                                                                              |
| الشروط الرئيسية في الاتفاق                | <ul style="list-style-type: none"> <li>• إعفاءات ضريبية ورسوم جمركية للشركات الأمريكية.</li> <li>• غياب نصوص واضحة تلزم بإعادة استثمار الأرباح محليًا أو نقل التكنولوجيا.</li> </ul>                                                                                                                                            |
| تداعيات الاتفاق على المصالح الأوروبية     | <ul style="list-style-type: none"> <li>• تقليص نفوذ الشركات الأوروبية التي كانت تأمل بالوصول إلى نفس الموارد ضمن إطار التعاون الأوروبي الأوكراني.</li> <li>• نشوء منافسة اقتصادية وجيوسياسية مباشرة بين واشنطن وبروكسل على مستقبل أوكرانيا.</li> <li>• إحباط جهود الاتحاد الأوروبي في تأمين بديل عن المعادن الصينية.</li> </ul> |
| دلالاته كنموذج للاستعمار الاقتصادي الناعم | <ul style="list-style-type: none"> <li>• لا استخدام للقوة العسكرية، بل فرض السيطرة عبر أدوات اقتصادية.</li> <li>• تحويل الحاجة الأوكرانية للمساعدة إلى وسيلة لنهب الموارد الطبيعية.</li> <li>• تدجين الدولة الأوكرانية ضمن إطار تبعية طويلة الأمد للقرار الاقتصادي الأمريكي.</li> </ul>                                         |

|                                                 |                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
|-------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| التأثير على<br>السيادة<br>الوطنية<br>الأوكرانية | <ul style="list-style-type: none"> <li>● تآكل القرار الاقتصادي المحلي نتيجة الاعتماد المالي والتقني على الغرب.</li> <li>● صعوبة رفض أو تعديل بنود الاتفاق مستقبلاً بسبب غياب الندية في التفاوض.</li> <li>● تحوّل أوكرانيا إلى دولة "مُزوّدة خام" بدلاً من أن تكون دولة صناعية ذات سيادة.</li> </ul> |
| المقارنة مع<br>التجارب<br>السابقة               | <ul style="list-style-type: none"> <li>● مشابه للنموذج الأمريكي في أمريكا اللاتينية (تشيلي، بوليفيا) حيث استُغلت الثروات الطبيعية عبر اتفاقيات تجارية "تعاونية" تُكرّس التبعية.</li> <li>● تقاطع مع نمط الاستغلال في أفريقيا تحت غطاء الشراكات التنموية.</li> </ul>                                 |

من الضروري الإشارة إلى أنّ هذه الاتفاقية تُشكّل تنويجاً لمسار طويل من تحويل أوكرانيا إلى أداة وظيفية في صراع الكبار، من دون مراعاة حقيقية لمصالحها السيادية والتنموية. إنها ليست مجرد اتفاق اقتصادي، بل وثيقة هيمنة تمتد آثارها لعقود.

#### خامساً: التداعيات

يمثل الاستغلال الغربي لأوكرانيا، عبر أدوات متعددة وعلى مراحل زمنية مختلفة، نموذجاً مكثفاً لكيفية توظيف الشعوب والبلدان الهشة كأدوات في صراعات الجيوبوليتيك الكبرى. هذا الاستغلال لا يقتصر أثره على أوكرانيا وحدها، بل يمتد إلى روسيا، ويطل توازنات النظام الدولي ككل، ويطرح إشكالات عميقة على صعيد الأخلاقيات السياسية.

#### 1. على أوكرانيا: التبعية الاقتصادية، فقدان السيادة، استنزاف الموارد

- **تحويل أوكرانيا إلى دولة تابعة:** بعد أكثر من عقد من التدخل الغربي في شؤونها، بات الاقتصاد الأوكراني يعتمد على التمويل الأجنبي، وعلى شركات غربية تحتكر قطاعات رئيسية كالتعدين والطاقة والزراعة. أصبحت قرارات الدولة الاقتصادية رهناً بموافقة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، ما قضى عملياً على استقلالية القرار الوطني.
- **فقدان السيادة السياسية:** باتت السلطة الأوكرانية مدفوعة بمعايير أوروبية وغربية في السياسات الأمنية والاقتصادية والتعليمية، وغالباً ما تُفرض عليها سياسات لا تتناسب مع الواقع المحلي، مما أدى إلى تصاعد الغضب الشعبي، واهتزاز مشروعية الدولة من الداخل.
- **الاستنزاف الممنهج للموارد:** سواء عبر الخصخصة أو اتفاقيات المعادن النادرة، تم تحويل الموارد الأوكرانية إلى مصدر ربح للشركات الغربية، دون إرساء بنية إنتاج صناعي أو توزيع عادل للثروة، ما يهدد مستقبل البلاد التنموي على المدى الطويل.
- **الهجرة الجماعية والنزيف السكاني:** ملايين الأوكرانيين، خصوصاً من الكفاءات والشباب، غادروا البلاد، ما أدى إلى إفراغ أوكرانيا من أهم ثرواتها البشرية، وتشكيل ما يشبه "اقتصاد المهجر"، يخدم أوروبا دون أن يعود بفائدة على وطنهم الأصلي.

## 2. على روسيا: تعزيز الشعور بالمحاصرة، وتغذية الصراع طويل الأمد

- **الهاجس الأمني الروسي:** ترى موسكو أن تحويل أوكرانيا إلى قاعدة غربية على حدودها، سواء عبر الناتو أو عبر التغلغل الاقتصادي الأوروبي، يشكل تهديدًا وجوديًا لأنها القومي، ويعيد إلى الأذهان سيناريوهات الحرب الباردة.
- **الرد الروسي: تعزيز التسليح والعزلة:** في مواجهة هذا الشعور بالمحاصرة، تتجه روسيا إلى المزيد من عسكرة اقتصادها، وتوسيع تحالفاتها الآسيوية (مع الصين، إيران، كوريا الشمالية)، ما يعمق الانقسام العالمي ويدفع نحو نظام دولي متعدد الأقطاب على أسس صدامية.
- **دوامه الصراع المفتوح:** كلما تعمق الاستغلال الغربي لأوكرانيا، ازداد تصميم روسيا على منع اكتمال هذه الهيمنة، ما يطيل أمد الحرب، ويجعل من أوكرانيا ميدانًا دائمًا للصراع بالوكالة.

## 3. على النظام الدولي: تصعيد التنافس بين الغرب والصين على المعادن النادرة

- **صراع الموارد الجديدة:** مع التحول نحو الاقتصاد الأخضر والذكاء الصناعي، باتت المعادن النادرة تشكل محورًا استراتيجيًا في سباق السيطرة العالمية. الصين، التي تهيمن على السوق، ترى في الاتفاق الأوروبي مع أوكرانيا خطوة تهدف لتقويض تفوقها.
- **أوكرانيا كمسرح صراع بين الغرب والشرق:** لم تعد الحرب الأوكرانية مجرد نزاع إقليمي، بل غدت واجهة للتنافس الاقتصادي دولي بين التكتلات الغربية (الناتو، الاتحاد الأوروبي) والتكتلات الآسيوية (بريكس، منظمة شنغهاي)، ما يهدد بتحول أوكرانيا إلى ساحة دائمة للحروب الاقتصادية والتكنولوجية.
- **إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية:** الغرب يحاول تقليل اعتماده على الصين، والصين تبحث عن أسواق وموارد بديلة، وأوكرانيا، بمواردها وموضعها، أصبحت نقطة ارتكاز لهذا الصراع، لكنها في المقابل تخسر استقلالية قرارها وتتحول إلى "معبر استراتيجي" لا أكثر.

## 4. أخلاقيات استخدام الشعوب كأدوات في الصراعات الكبرى

- **تشبيء الإنسان والمجتمع:** ما حدث ويحدث في أوكرانيا يُبرز إشكالية عميقة في النظام العالمي، حيث تُستخدم الشعوب كأدوات وظيفية في صراعات القوى الكبرى. يتم تجاهل حاجاتهم الحقيقية، ويتم تجبير مواردهم ومستقبلهم لخدمة أجندات لا تعنيهم مباشرة.
- **الخطاب الإنساني كغطاء للاستغلال:** الخطابات الغربية التي ترفع شعارات "الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان" في أوكرانيا لم تكن سوى واجهة ناعمة لسياسات استغلالية متدرجة، من الخصخصة إلى تحويل البلاد إلى سوق سلاح ومنجم معادن.

➤ **ازدواجية المعايير:** في حين يتم تقديم الدعم لأوكرانيا باسم "القيم"، تُترك شعوب أخرى (كفلسطين، واليمن، والسودان) لمصيرها، ما يكشف الطابع الانتقائي والانتهازي للأخلاق السياسية الغربية.

➤ **محاسبة الفاعلين الكبار:** من النادر أن تُحاسب القوى الكبرى على توظيفها الممنهج للشعوب الضعيفة في مشاريعها الجيوسياسية. وهذا يُعيد طرح سؤال العدالة الدولية: من يحاسب الدول العظمى عندما تتحول الشعوب إلى وقود لحروبها أو موارد لخزائنها؟

تمثل تداعيات الاستغلال الغربي لأوكرانيا حالة نموذجية لفهم التحولات الكبرى في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث لم تعد السيطرة تتم عبر الاحتلال العسكري المباشر، بل من خلال أدوات أكثر تطوراً: الاقتصاد، الإعلام، الخطاب الحقوقي، والتكنولوجيات الاستراتيجية. وفي هذه البيئة، تتآكل سيادة الدول الصغيرة، وتُختزل شعوبها إلى أدوار هامشية في مسرح الصراع الدولي، ما يفرض إعادة التفكير جذرياً في بنية النظام العالمي وأخلاقياته المزعومة.

### خلاصة عامة

يكشف المسار الذي سلكته أوكرانيا منذ 2014 إلى 2025 عن نموذج متكامل للاستغلال الغربي الممنهج لدولة ذات موقع حيوي، وسط صراع جيوسياسي حاد بين الشرق والغرب. فبعيداً عن الخطاب المثالي حول "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان"، اتضح أن الهدف الغربي الحقيقي كان **تحويل أوكرانيا إلى أداة جيوسياسية متعددة الوظائف:** حاجز عسكري ضد روسيا، سوق سلاح رائج، منصة طاقة بديلة، ومنجم مفتوح للمعادن النادرة التي تمثل مستقبل الصناعة العالمية.

أما على الصعيد الأوسع، فقد كشفت هذه التجربة عن أزمة أخلاقية في النظام العالمي، الذي ما زال يُدار بمنطق الهيمنة والمصلحة لا العدالة والمبادئ. لقد أصبحت الشعوب الصغيرة، كأوكرانيا، مجرد أدوات يتم توظيفها في سياقات الصراع العالمي دون اعتبار حقيقي لمصيرها.